الأمم المتحدة

A/56/559

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: English

**الدورة السادسة والخمسون**

البند ٩٦ من جدول الأعمال

# مسائل السياسات القطاعية

## تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة جانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

## أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بناء على توصية مكتبها، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والخمسين البند المعنون:

”مسائل السياسات القطاعية

”(أ) الأعمال التجارية والتنمية؛

”(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية (انظر A/C.2/56/1).

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٤٠ المعقودة في ٥ و ٦ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/ C.2/56/SR.22 و 23 و 25 و 27 و 40). ويُسترعى الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ إلى ٨، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/56/SR.3-8).

٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل النظر في البند الوثائق التالية:

181201 181201 01-69704 (A)
*0169704*

**البند ٩٦**

**مسائل السياسات القطاعية**

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (A/56/358 و Corr.1)

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (A/C.2/56/3)

**(أ) الأعمال التجارية والتنمية**

تقرير الأمين العام بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال بشكل غير مشروع (A/56/403 و Add.1)

تقرير الأمين العام بشأن الأعمال التجارية والتنمية (A/56/442)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان النهائي للمنتدى العالمي الثاني المعني بمكافحة الفساد وصون النزاهة، المعقود في لاهاي، هولندا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/493)

**(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية**

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) (A/56/139)

٤ - وفي الجلسة ٢٢ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيانات استهلالية كل من مدير شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار البند الفرعي (أ)، والممثل الخاص والمدير العام المساعد لشؤون الأمم المتحدة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في إطار البند الفرعي (ب) (انظر A/C.2/56/SR.22).

## ثانيا - النظر في الاقتراحات

### ألف - مشروع القرار A/C.2/56/L.18

٥ - في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار عنوانه ''الأعمال التجارية والتنمية'' (A/C.2/56/L.18).

٦ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ نائب رئيس اللجنة، غارفيلد بارنويل (غيانا) اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.18 (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الأول).

## باء - مشروعا القرارين A/C.2/56/L.26 و A/C.2/56/L.69

٨ - وفي الجلسة ٢٧، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار عنوانه ''منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة تلك الأموال'' (A/C.2/56/L.26)، نصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراريها ٥٤/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع و ٥٥/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية،

"**وإذ تسلِّم** بالحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة واضعة في الحسبان الأولويات الإنمائية للحكومات،

"**وإذ تضع في اعتبارها** دور منظومة الأمم المتحدة المساعد في تسهيل المشاركة البناءة والتفاعل المنظم للقطاع الخاص في عملية التنمية،

"**وإذ تؤكد** ضرورة منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة هذه الأموال لتمكين البلدان من تصميم المشاريع الإنمائية وتمويلها وفقا لأولوياتها الوطنية،

''**وإذ تلاحظ** أن هذه الممارسات الفاسدة تشمل أموال الدولة التي يتم تحصيلها بشكل غير مشروع ثم تحويلها واستثمارها في الخارج،

"**وإذ تلاحظ أيضا** أن مشكلة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وضرورة منع تحويلها فضلا عن إعادتها لها آثار اجتماعية واقتصادية وقانونية تتطلب إجراء دراسة شاملة وكلية على الصعيدين الوطني والدولي،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

"٢ - **تكرر** إدانتها للفساد، والرشوة، وغسل الأموال وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، وتؤكد اعتقادها بضرورة منع هذه الممارسات وإعادة الأموال المحولة بشكل غير مشروع إلى الخارج بناء على الطلب وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة؛

"٣ - **تدعو** إلى تعزيز التعاون الدولي عن طريق جهات منها منظومة الأمم المتحدة، دعما للجهود التي تبذلها الحكومات في استنباط الطرائق والوسائل الكفيلة بمنع التحويلات غير المشروعة والتصدي لها، فضلا عن إعادة تلك الأموال؛

"٤ - **تحث** اللجنة المخصصة المنشأة بموجب القرار ٥٥/٦١ على أن تدرج في أعمالها النظر في الأموال المحولة بشكل غير مشروع وإعادة تلك الأموال؛

"٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين بشأن تنفيذ هذا القرار، يتضمن توصيات تتعلق بخيارات لمواصلة الجمعية العامة النظر في هذا البند عند إنجاز عمل اللجنة المخصصة المشار إليها أعلاه؛

"٦ - **تقرر** أن تبقي المسألة قيد الاستعراض وأن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والخمسين بندا فرعيا عنوانه منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة تلك الأموال في إطار البند المعنون 'مسائل السياسات القطاعية'".

٩ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، غارفيلد بارنويل (غيانا) مشروع قرار عنوانه "منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية" (A/C.2/56/L.69)، قدمه استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.26.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.69 (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثاني).

١١ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/56/L.69، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/56/L.26 المشروع.

## جيم - مشروعا القرارين A/C.2/56/L.25 و A/C.2/56/L.73

١٢ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار عنوانه ''العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)''، (A/C.2/56/L.25)، نصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وقراريها ٥٢/٢٠٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٥/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تحيط علما بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٧٠، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة،

''**وإذ تشير أيضا** إلى الإعلان المتعلق بتصنيع أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين، التي عقدت في هراري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الثالث عشر، الذي عقد في أكرا في أيار/مايو ١٩٩٧، وإذ تحيط علما بالبلاغ الختامي الصادر عن الاجتماع الأول لفريق رؤساء الدول والحكومات الراعين للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي اعتمد في الجزائر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، والمؤتمر المعني بالشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا، المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في ياوندي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،

''**وإذ تحيط علما** بالبيان الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر

١٩٩٩، والقرار ٢ (د-١٤) بشأن الموقف الأفريقي الموحد من العولمة الذي اتخذه مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الرابع عشر الذي عقد في داكار يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اللذين يعترفان بالحاجة الملحة لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في معالجة تقييدات جانب العرض التي تعوق إدماجها في الاقتصاد العالمي،

"**وإذ ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تجسد رؤية أفريقية موحدة للمستقبل واقتناعا مشتركا بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية، فرادى ومجتمعة، على طريق النمو القوي والتنمية المستدامة، ومن ثم الإدماج الكامل للقارة الأفريقية في الاقتصاد والنظام السياسي العالميين،

"**وإذ تسلِّم** بأهمية التصنيع بوصفه عنصرا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وكذلك دوره في تيسير الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، بوسائل من ضمنها النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة وتعزيز القدرة التنافسية، والعمالة المنتجة، وبناء القدرات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ونظم الإدارة الفعالة والكفؤة،

"**وإذ تسلِّم أيضا** بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية لإشراك قطاعاتها الخاصة في حوار بشأن السياسات على أعلى المستويات ولزيادة تحسين قدرة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم،

"**وإذ تسلِّم كذلك** بحاجة البلدان الأفريقية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتزام البلدان الأفريقية باستخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع، وإذ تشدد على الحاجة المستمرة إلى تعبئة الموارد المناسبة من خلال المبادرات المحلية والدعم الدولي، عن طريق أمور منها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وضمانات الاستثمار، ومقايضة الديون بالتنمية الصناعية، حسب الاقتضاء، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق،

"**وإذ تدرك** الفرص التي يتيحها والتحديات التي يطرحها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية في التنمية الصناعية الشاملة في أفريقيا،

"**وإذ ترحب** بالتقدم المحرز في مجال تدعيم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والإصلاح البرنامجي المتعلق بها، وذلك بوسائل من بينها الأخذ بأسلوب البرامج المتكاملة كأداة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان الأفريقية، ونهجها المتعلق بالأنشطة الميدانية عن طريق البرمجة المشتركة مع نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء، وإذ تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعاونها الوثيق مع منظمة التجارة العالمية، بمشاركة أمانتيهما والدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة، بغية المساهمة، في جملة أمور، في الجهود المبذولة من أجل تعزيز فرص وصول المنتجات الصناعية الأفريقية إلى الأسواق،

"**وإذ ترحب أيضا** بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، الذي اعتمد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)؛

"٢ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من إعلان العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، والذي سينتهي في عام ٢٠٠٢ لم يحدث تقدم يذكر على مستوى التصنيع في القارة عموما، بل إنه شهد تراجعا في بعض البلدان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى مواصلة دعم التصنيع في أفريقيا؛

"٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى أن تدمج البلدان الأفريقية، التي لم تفعل ذلك بعد، أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، حسب الاقتضاء، في خططها الوطنية من أجل بناء القدرة المؤسسية على رصد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛

"٤ - **تؤكد** الحاجة إلى دعم تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تنويع إنتاج القارة وصادراتها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز قطاع الصناعة التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة، وبشأن تحسين القدرات الإنتاجية وتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بشكل أكثر فعالية في التجارة العالمية؛

"٥ - **تشدد** على ضرورة تحسين البيئة التنظيمية والمتعلقة بالسياسات التي تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تيسير فرص حصولها على

الائتمانات وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات من أجل دعم أدائها الاقتصادي وقدراتها التنافسية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الشركاء الإنمائيين تقديم المساعدات التقنية المناسبة؛

"٦ - **تحث** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بدور أكثر فعالية في الترويج للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وفي تنمية المشاريع والصناعات الأفريقية الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بتنمية هذه المشاريع؛

"٧ - **تدعو** المجتمع الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، بما في ذلك نتائج مؤتمر الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين؛

"٨ - **تناشد** المجتمع الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه؛

"٩ - **تهيب** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية الأخرى في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقلها نموا، لتعزيز قدرتها على تخطي الحواجز التقنية القائمة أمام الاتجار بمنتجاتها الصناعية وغير الصناعية، بما في ذلك تحسين معايير الجودة لتخفيف قيود جانب العرض التي تعوقها، وتشجيع المنافسة الصناعية في سياق المبادرة الإطارية المتكاملة بغية تمكينها من الاندماج التام في الاقتصاد العالمي؛

"١٠ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تعزيز القطاع الخاص لديها، وبخاصة من خلال تشجيع الاستثمار والصادرات، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإنتاجية، وضمان الجودة وتوحيدها، والتمويل؛

"١١ - **تهيب** كذلك بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تعزيز تنمية مواردها البشرية في مجالات الصحة، والتعليم الأساسي، والتدريب

المهني والتقني، وذلك بوسائل من بينها التعاون بين بلدان الجنوب باستخدام الترتيبات الثلاثية؛

"١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون 'تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا'، بهدف إجراء استعراض تفصيلي لتنفيذ برنامج العقد، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة بغية الاهتداء بها في اتخاذ قرار بشأن الطريقة التي يمكن بها في المستقبل دعم التنمية الصناعية في أفريقيا، بحيث يأخذ في الاعتبار الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والعمليات الجارية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنشاء الاتحاد الأفريقي؛

"١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار".

١٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، غارفيلد بارنويل (غيانا) مشروع قرار عنوانه "عقد التنمية الصناعية في أفريقيا" (A/C.2/56/L.73) قدمه استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.25، ووجه انتباه اللجنة إلى تنقيح في الفقرة ١٣ من المنطوق قرأه ممثل إثيوبيا.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.73 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثالث).

١٥ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/56/L.73 بصيغته المنقحة شفويا، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/56/L.25 المشروع.

## ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٦ - أوصت اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية:

### مشروع القرار الأول

### الأعمال التجارية والتنمية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تعيد تأكيد** قرارها ٥٤/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

**وإذ ترحب** بتقرير الأمين العام[1]،

١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون ''الأعمال التجارية والتنمية''؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، تقرير متابعة بشأن مواصلة تنفيذ القرار ٥٤/٢٠٤.

## مشروع القرار الثاني

## منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٤/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، و ٥٥/٦١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن سن صك قانوني دولي فعال ضد الفساد و ٥٥/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية، فضلا عن تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية لإعداد مشروع إطار مرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد[2] لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية،

**وإذ يساورها القلق** إزاء خطورة المشاكل التي تشكلها الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، الأمر الذي قد يهدد استقرار المجتمعات وأمنها، ويقوض قيم الديمقراطية والأخلاق، ويعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر،

**وإذ تسلِّم** بالحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة واضعة في الحسبان الأولويات الإنمائية للحكومات،

---

(١) A/56/442.

(٢) انظر A/56/402-E/2001/105.

**وإذ تدرك أيضا** مسؤوليات الحكومات باعتماد سياسات على الصعيدين الوطني والدولي تهدف إلى منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية،

**وإذ تضع في اعتبارها** دور منظومة الأمم المتحدة الحفاز في تسهيل المشاركة البناءة والتفاعل المنظم للقطاع الخاص في عملية التنمية، باعتناق مبادئ وقواعد عالمية كالصدق والشفافية والمسؤولية،

**وإذ تؤكد** حقيقة أن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع ومكافحتها وإعادة تلك الأموال تشكل عنصرا هاما في تعبئة الموارد من أجل التنمية،

**وإذ تدرك** أهمية التعاون الدولي والقوانين الدولية والوطنية القائمة في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية،

**وإذ تشير إلى** المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

**وإذ تؤكد** ضرورة منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال لتمكين البلدان من تصميم المشاريع الإنمائية وتمويلها وفقا لأولوياتها الوطنية،

**وإذا تلاحظ** أن هذه الممارسات الفاسدة تشمل أموال الدولة التي يتم تحصيلها بشكل غير مشروع ثم تحويلها واستثمارها في الخارج،

**وإذ تلاحظ أيضا** أن مشكلة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وكذلك الحاجة إلى منع تحويل تلك الأموال وإعادتها، لها آثار اجتماعية واقتصادية وقانونية تتطلب إجراء دراسة شاملة وكلية على الصعيدين الوطني والدولي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **تكرر** إدانتها للفساد، والرشوة، وغسل الأموال وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وتؤكد اعتقادها بضرورة منع هذه الممارسات وإعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع والمحولة إلى الخارج، بناء على الطلب وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة؛

---

(٣) A/56/403 و Add.1.

٣ - **تدعو**، مع إدراك أهمية التدابير الوطنية، إلى زيادة التعاون الدولي عن طريق جهات منها منظومة الأمم المتحدة، دعما للجهود التي تضطلع بها الحكومات لمنع تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع والتصدي له ولإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية؛

٤ - **تطلب** من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للجهود التي تبذلها جميع البلدان من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والأطر التنظيمية لمنع الفساد والرشوة وغسل الأموال، وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، ولإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية؛

٥ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الانتهاء من النظر في مشروع إطار مرجعي للتفاوض بشأن أي اتفاقية مقبلة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٢]، وهو إطار يطلب فيه من اللجنة المخصصة أن تنظر في جملة أمور منها العناصر اللازمة لمنع ومكافحة تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع والتي تم تحصيلها من أعمال الفساد، ومنها غسل الأموال، وإعادة تلك الأموال على وجه السرعة؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، عند إنجاز أعمال اللجنة المخصصة المذكورة أعلاه، توصيات بشأن خيارات مواصلة الجمعية العامة النظر في هذه المسألة؛

٧ - **تقرر** أن تبقي المسألة قيد الاستعراض وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين بندا فرعيا عنوانه ''منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع؛ وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية'' في إطار البند المعنون ''مسائل السياسات القطاعية''.

## مشروع القرار الثالث

## العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٤]، ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في

(٤) انظر القرار ٥٥/٢.

التسعينات[٥]، وقراراتها ٥٤/٢٠٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٥/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

**وإذ تشير أيضا** إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٧٠، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة، والإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠١، بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، المعتمد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١[٦]،

**وإذ تحيط علما** بخطة العمل لتنفيذ التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الثالث عشر الذي عقد في أكرا في أيار/مايو ١٩٩٧[٧]، والمؤتمر المعني بالشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا، المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، المعقود في ياوندي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،

**وإذ تحيط علما** بالبيان الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين، المعقود في أبوجا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والموجه إلى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وبالقرار ٢ (د-١٤) بشأن الموقف الأفريقي الموحد من العولمة، الذي اتخذه مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الرابع عشر الذي عُقد في داكار يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩[٨]، اللذين يعترفان بالحاجة الملحة لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في معالجة قيود جانب العرض التي تعوق اندماجها في الاقتصاد العالمي،

**وإذ ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل تعهدا من القادة الأفريقيين، يستند إلى رؤية موحدة واقتناع ثابت مشترك بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر، ووضع بلدانهم، فرادى ومجتمعة، على طريق النمو المستدام والتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه المشاركة بشكل نشط في الاقتصاد والنظام السياسي العالميين، وإذ تأخذ في

---

(٥) القرار ٤٦/١٥١، المرفق، الجزء الثاني.

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/56/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٩.

(٧) انظر A/52/480، الفرع الرابع – جيم.

(٨) انظر E/ECA/CAMI.14/99/10، المرفق الرابع.

الاعتبار أن أساس هذه الشراكة هو تصميم الأفريقيين على تخليص أنفسهم وتحرير القارة من علل التأخر التنموي والعزلة في عالم يتجه إلى العولمة، وإذ تحث على اتخاذ خطوات إضافية لتفعيل ذلك،

**وإذ تسلِّم** بأهمية التصنيع بوصفه عنصرا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا، وبدوره في تيسير الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، بوسائل من ضمنها النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة وتعزيز القدرة التنافسية والعمالة المنتجة، وبناء القدرات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة، ونظم الإدارة الفعالة وذات الكفاءة،

**وإذ تسلِّم أيضا** بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية لإشراك قطاعاتها الخاصة ومجتمعاتها المدنية في الحوار بشأن السياسات على أعلى المستويات، وبضرورة مواصلة هذه الجهود لزيادة تحسين قدرة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم،

**وإذ تسلِّم كذلك** بحاجة البلدان الأفريقية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة مناخ موات لتنمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتزام البلدان الأفريقية باستخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع، وإذ تشدد على الحاجة المستمرة لتعبئة الموارد الكافية من خلال المبادرات المحلية والدعم الدولي، بوسائل منها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وضمانات الاستثمار، وتخفيف عبء الديون، حسب الاقتضاء، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق،

**وإذ تدرك** الفرص والتحديات المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية بالنسبة للتنمية الصناعية الشاملة في أفريقيا، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

**وإذ ترحب** بالتقدم المحرز في مجال تدعيم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والإصلاح البرنامجي المتعلق بها، بوسائل من بينها الأخذ بأسلوب البرامج المتكاملة كأداة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان الأفريقية، ونهجها المتعلق بالاضطلاع بالأنشطة الميدانية عن طريق البرمجة المشتركة مع نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[٩]؛

٢ - **تلاحظ مع القلق** أنه، على الرغم من العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، الذي سينتهي في عام ٢٠٠٢، لم يحدث تقدم يذكر على مستوى التصنيع في القارة عموما، بل إنه شهد تراجعا في بعض البلدان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى مواصلة الجهود المحلية والدولية من أجل التصنيع في أفريقيا؛

٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى أن تدمج البلدان الأفريقية، التي لم تفعل ذلك بعد، أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، حسب الاقتضاء، في خططها الوطنية من أجل بناء القدرة المؤسسية على رصد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛

٤ - **تؤكد** الحاجة إلى دعم تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تنويع إنتاج القارة وصادراتها، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع قطاع الصناعة التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة، وبشأن تعزيز القدرات الإنتاجية وتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بشكل أكثر فعالية في التجارة العالمية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة قيام الحكومات الوطنية بتحسين البيئة التنظيمية والبيئة المتعلقة بالسياسات التي تعمل فيها المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم، بوسائل من ضمنها تيسير فرص الحصول على الائتمانات، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل، والطاقة والاتصالات من أجل حفز أدائها الاقتصادي وقدراتها التنافسية، وتدعو الشركاء الإنمائيين، في هذا الصدد، إلى تقديم المساعدة التقنية المناسبة؛

٦ - **تدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإلى القيام بدور أكثر فعالية في الترويج للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية؛

٧ - **تدعو أيضا** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام بدور أكثر فعالية في تنمية المشاريع والصناعات الأفريقية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بتنمية هذه المشاريع، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع التي تملكها نساء وللنساء القائمات بتنظيم المشاريع؛

٨ - **تدعو** المجتمع الدولي، والبنك الدولي، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى أن تنفذ بشكل

---

(٩) A/56/139.

تام، حسب ولاية كل منها، الأحكام ذات الصلة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، وخطة العمل لتنفيذ التحالف من أجل تصنيع أفريقيا[٧]، بما في ذلك نتائج مؤتمر الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين؛

٩ - **تناشد** المجتمع الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه؛

١٠ - **تشيد** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عملها المرتبط بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقلها نموا، لتعزيز قدرتها على تخطي الحواجز التقنية القائمة أمام التجارة بمنتجاتها الصناعية وغير الصناعية، بما في ذلك تحسين معايير الجودة لتخفيف القيود التي تعوقها في جانب العرض، ولتشجيع المنافسة الصناعية، وتدعو المنظمة إلى مواصلة العمل بصورة وثيقة مع منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، بغية تمكينها من الاندماج التام في الاقتصاد العالمي؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود أفريقيا الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص فيها، ولا سيما من خلال تشجيع الاستثمار والصادرات، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز ضمان الجودة وتوحيدها، والتمويل، وترحب في هذا الصدد بمبادرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتيسير التجارة؛

١٢ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز تنمية مواردها البشرية في مجالات الصحة والتعليم الأساسي والتدريب المهني والتقني، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب باستخدام الترتيبات الثلاثية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُنجز، قبل نهاية الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، استعراضا لتنفيذ برنامج العقد، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة، بغية تضمين نتائج هذا الاستعراض في الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٥]، والعمليات الجارية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنشاء الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا''، البند الفرعي المعنون ''تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا''؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.